

أثر التغير في أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2010 – 2023

The impact of changes in interest rates on economic growth in Iraq for the period 2010-2023

م.م امير فلاح كاظم

Ameer Falah Kazem

جامعة وارث الأنبياء كلية الإدارة والاقتصاد

07723958098h@gmail.com

University of Warith Al-Anbiyaa College of
Administration and Economics

م.د محمود ياقوت الاعرجي

Mahmoud Yaqout Al-Araji

mahmoud.sh@uowa.edu.iq

جامعة وارث الأنبياء كلية الإدارة والاقتصاد

University of Warith Al-Anbiyaa College of
Administration and Economics

المستخلص:

هدف البحث إلى دراسة وتحليل أثر التغيرات في أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من 2010 إلى 2023، ويسعى البحث إلى فهم العلاقة الديناميكية بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو الاقتصادي، من خلال تقييم كيفية تأثير السياسات النقدية على الناتج المحلي الإجمالي. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك سيتم لفهم التغيرات في أسعار الفائدة ومقارنتها بمؤشرات النمو الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي. كما سيتم استخدام المنهج الكمي، وجمع البيانات من مصادر رسمية مثل تقارير البنك المركزي العراقي، والبيانات الإحصائية الوطنية، وتحليلها باستخدام أسلوب التحليل المالي. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: عانى العراق من تقلبات كبيرة في أسعار الفائدة خلال العقد، مما يعكس تحديات اقتصادية ملحوظة. وقد اتبعت الحكومة سياسات نقدية تتسم بالتشدد ثم الاستقرار بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وتعكس معدلات الفائدة استجابة للتضخم وظروف السوق، مما يتطلب دراسة أعمق لفهم السياق الأوسع. ومن أهم التوصيات: تشجيع المزيد من الدراسات حول الموضوع لمتابعة التغيرات المحتملة في الاقتصاد العراقي وتأثيرها على النمو.

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة – النمو الاقتصادي – الاقتصاد العراقي

Abstract:

The research aims to study and analyze the impact of changes in interest rates on economic growth in Iraq during the period from 2010 to 2023. The research seeks to understand the dynamic relationship between interest rates and economic growth rates, by evaluating how monetary policies affect GDP. The research relied on the descriptive analytical approach, which will be done to understand changes in interest rates and compare them with economic growth indicators such as GDP. The quantitative approach will also be used, and data will be collected from official sources such as reports from the Central Bank of Iraq and national statistical data, and analyzed using the financial analysis method. The research reached a set of conclusions, the most important of which are: Iraq suffered from significant fluctuations in interest rates during the decade, reflecting significant economic challenges. The government has followed monetary policies characterized by tightening and then stability in order to achieve economic growth, and interest rates reflect a response to inflation and market conditions, which

requires a deeper study to understand the broader context. The most important recommendations include: Encouraging more studies on the subject to follow up on potential changes in the Iraqi economy and their impact on growth.

Keywords: Interest rate - Economic growth - Iraqi economy

1-المقدمة:

يعتبر سعر الفائدة من أهم وأكثر الأدوات النقدية جدلاً لدى الاقتصاديين، وقد تم التركيز على أهميته بشكل خاص في إطار المذهب الكينزي، وهو المذهب الذي سبق أن اعتمدته الدول المتقدمة، وقد ازداد اهتمام الدول المتقدمة بالسياسة النقدية وبسياسة سعر الفائدة بشكل خاص في أوقات الأزمات. وفي الوقت الذي يتم استخدام سعر الفائدة في اقتصاديات الدول المتقدمة لتنشيط أداء الاقتصاد ودفع عجلة النمو واعتمادها كوسيلة للخروج من الركود الاقتصادي؛ نجد أن هذه الأداة لا زالت آثارها غير واضحة بما يكفي في اقتصاديات الدول النامية حتى الآن.

ويعتبر سعر الفائدة أحد أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في النمو الاقتصادي، حيث يعتبر أهم المتغيرات النقدية التي تحتل حيزاً هاماً في البناء الاقتصادي، ومن المؤشرات الهامة المؤثرة على الأنشطة الاقتصادية من خلال السياسة النقدية، وفي ضوء ما سبق يركز البحث على بيان أثر سعر الفائدة الحقيقي على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2010 – 2023.

2- إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث بالتساؤل الآتي:

هل تؤدي السياسة النقدية متمثلة بسعر الفائدة الحقيقي إلى أثر واضح على النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث .

2-1 أهمية البحث:

تتعلق أهمية البحث بفهم الديناميات الاقتصادية في العراق، حيث يساهم في توضيح العلاقة بين أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي، وهذا الفهم ضروري لصانعي السياسات والمستثمرين، إذ يساعدهم على إدراك كيفية تأثير السياسات النقدية على الأداء الاقتصادي. كما يوفر البحث رؤية قيمة حول كيفية تأثير أسعار الفائدة على الاقتصاد العراقي، ومن خلال تحليل الفترة من 2010 إلى 2023، يُسلط الضوء على كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية على أسعار الفائدة والنمو، مما يتيح استخلاص دروس مهمة لمواجهة التحديات المستقبلية. ويساهم البحث في تقديم توصيات مبنية على تحليل علمي.

2-2 هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر التغيرات في أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من 2010 إلى 2023.

3-2 فرضيات البحث:

- ينطلق البحث من فرضية مفادها: هناك أثر لسعر الفائدة على النمو الاقتصادي في العراق

4-2 منهج البحث:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك سيتم لفهم التغيرات في أسعار الفائدة ومقارنتها بمؤشرات النمو الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي. كما سيتم استخدام المنهج الكمي، وجمع البيانات من مصادر

رسمية مثل تقارير البنك المركزي العراقي، والبيانات الإحصائية الوطنية، وتحليلها باستخدام أسلوب التحليل المالي.

2-5 الإطار النظري:

المبحث الأول:

3- أسعار الفائدة:

تعبّر أسعار الفائدة عن تكلفة الاقتراض أو العائد على المدخرات، وتُحدد عادة كنسبة مئوية، وتمثل هذه الأسعار تكلفة استخدام الأموال، سواء عبر القروض أو الودائع. وهناك عدة أنواع من أسعار الفائدة، مثل الأسعار الاسمية التي تُعلن دون احتساب التضخم، والأسعار الحقيقية التي تُحسب بعد خصم التضخم وتعكس القوة الشرائية الفعلية. كما توجد أسعار فائدة ثابتة، التي تبقى دون تغيير طوال مدة القرض، وأسعار فائدة متغيرة، التي تتغير وفقاً لعوامل مثل السوق أو المؤشرات الاقتصادية (LIFA, Muma, 2017).

وتؤدي أسعار الفائدة دوراً حيوياً في الاقتصاد، حيث تؤثر على تكلفة الاقتراض، أي عندما ترتفع أسعار الفائدة، تزداد تكاليف الاقتراض، مما قد يؤدي إلى تقليص الاستثمارات. وعلى العكس، فإن انخفاض أسعار الفائدة يشجع الأفراد والشركات على الاقتراض والاستثمار. أيضاً، تؤثر أسعار الفائدة على استهلاك الأفراد، فعندما تكون الأسعار مرتفعة، يتردد المستهلكون في الاقتراض لشراء سلع كبيرة مثل المنازل والسيارات. وفيما يتعلق بالادخار، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يعزز الادخار بسبب زيادة العائد على الودائع، بينما الأسعار المنخفضة قد تؤدي إلى تقليل الحافز على الادخار (Falih and Kanawi, 2023).

وتُعتبر العلاقة بين أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي مهمة، حيث تشير نظرية التوازن العام إلى أن أسعار الفائدة تساعد في تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار؛ إذ في حالات ارتفاع أسعار الفائدة، قد يتراجع الاستثمار، مما يؤثر سلباً على النمو. وهناك نماذج اقتصادية متعددة، مثل نموذج IS-LM، تربط بين أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي (Hussain, Hamdan, 2020).

وتتأثر أسعار الفائدة أيضاً بعدة عوامل، أبرزها السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي، فعندما ترتفع أسعار الفائدة، قد يكون ذلك استجابة لمعدلات التضخم، بينما قد تسعى السياسة النقدية التيسيرية إلى خفض أسعار الفائدة لتحفيز النمو. كذلك، تؤدي الظروف الاقتصادية مثل معدلات البطالة والتضخم دوراً في تحديد توقعات أسعار الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، تتأثر أسعار الفائدة بالعوامل العالمية مثل أسعار الفائدة في الدول الأخرى وتدفقات رأس المال (Dagher and Muhi, 2014).

وختاماً، تعتبر أسعار الفائدة عنصراً أساسياً لفهم الديناميات الاقتصادية؛ فهي تؤثر على الاستثمارات والاستهلاك والادخار، مما ينعكس بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، ويساعد فهم هذه العوامل في تحليل العلاقة بين أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني:

4-النمو الاقتصادي:

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة المستدامة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وغالباً ما يُقاس من خلال نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على مدار فترة زمنية معينة. كما يُعتبر النمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً للسياسات الاقتصادية، حيث يعكس تحسن مستوى المعيشة وتوسع فرص العمل (Lawrence and Hatem, 2017).

وتتعدد العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، منها رأس المال البشري، الذي يتضمن التعليم والتدريب، مما يعزز إنتاجية العمال. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا من العناصر الأساسية التي تدفع النمو، حيث يساهم تحسين الطرق والمرافق العامة في تسهيل الأعمال وزيادة الكفاءة (Hussain, Hamdan, 2020).

وتُعزى بعض النظريات الاقتصادية إلى فهم النمو، مثل نظرية النمو الكلاسيكي التي تؤكد على دور الادخار والاستثمار، ونظرية النمو الداخلي التي تشير إلى أهمية الابتكار والتقدم التكنولوجي في تحقيق التنمية. بينما تركز نظرية النمو الاقتصادي في مرحلة التنمية على أهمية المؤسسات والسياسات الحكومية في تحفيز النمو. ولا يكون النمو الاقتصادي دائماً متوازناً، فقد يشهد فترات من التوسع والانكماش، ويمكن أن تتأثر هذه الديناميات بالعوامل الخارجية مثل الأزمات المالية أو التغيرات السياسية، والتي تؤثر بدورها على استقرار الاقتصاد. علاوة على ذلك، ينبغي النظر إلى جوانب النمو المستدام، والذي يأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية (Gregory, 2016).

ويتطلب النمو المستدام تحقيق توازن بين تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية والرفاهية الاجتماعية. وفي سياق العراق، يعتبر فهم النمو الاقتصادي وتحليل العوامل المؤثرة عليه أمراً بالغ الأهمية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها البلد، مما يساعد في تحديد كيف يمكن لأسعار الفائدة أن تؤثر على النمو، مما يساهم في صياغة سياسات اقتصادية أكثر فعالية (Sultan, 2018).

المبحث الثالث:

5- العلاقة بين تغير أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي:

تعتبر العلاقة بين أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي من الموضوعات الحيوية في الاقتصاد، حيث تؤدي أسعار الفائدة دوراً محورياً في توجيه القرارات الاقتصادية، ويتفاعل هذا المفهوم مع عدة عناصر رئيسية تشمل الاستثمارات والاستهلاك والادخار. على سبيل المثال: عندما ترتفع أسعار الفائدة، تزداد تكلفة الاقتراض، مما يجعل من الصعب على الأفراد والشركات الحصول على التمويل، ويؤدي ذلك غالباً إلى تقليص الاستثمارات في المشاريع الجديدة، حيث تتردد الشركات في القيام بمشاريع طويلة الأجل بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض. نتيجة لذلك، يمكن أن يتباطأ النمو الاقتصادي بسبب نقص الاستثمارات، الذي يُعتبر أحد المحركات الرئيسية للنمو (Sultan, 2018). على الجانب الآخر، عندما تنخفض أسعار الفائدة، تترجع تكلفة الاقتراض، مما يشجع الأفراد على الاستهلاك والاقتراض لتمويل مشترياتهم الكبيرة. كذلك، تسهل الشركات الحصول على التمويل اللازم لتوسيع أنشطتها، مما يزيد من الاستثمار، وهذا التوسع في الاستثمار والاستهلاك يُعزز النمو الاقتصادي، حيث يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والإنتاج. علاوة على ذلك، يمكن أن

تؤثر أسعار الفائدة أيضاً على معدلات الادخار. عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، قد يشعر الأفراد بحافز أكبر للادخار، مما يؤدي إلى زيادة المدخرات، لكن ذلك قد يقلل من الاستهلاك على المدى القصير. بالمقابل، فإن انخفاض أسعار الفائدة قد يقلل من الحافز للادخار، مما يزيد من الاستهلاك الفوري (Gregory, 2016). وتظهر الدراسات الاقتصادية أن هناك علاقة غير مباشرة بين أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي، حيث تؤدي السياسات النقدية دوراً هاماً في إدارة هذه العلاقة؛ فالبنوك المركزية، من خلال تعديل أسعار الفائدة، تحاول تحقيق توازن بين استقرار الأسعار وتعزيز النمو، وفي هذا السياق، تُعتبر أسعار الفائدة أداة فعالة للسيطرة على التضخم، ولكن يجب استخدامها بحذر لتجنب التأثير السلبي على النمو (Falih and Kanawi, 2023). أما في حالة العراق، تُعتبر هذه الديناميات مهمة بشكل خاص؛ إذ تواجه البلاد تحديات اقتصادية تتعلق بالاستثمار والبطالة، مما يجعل فهم العلاقة بين أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي أمراً بالغ الأهمية لصياغة السياسات الاقتصادية الفعالة.

6- الإطار العملي:

6-1 تطور سعر الفائدة الحقيقي في العراق:

سعر الفائدة الحقيقي هو معدل الفائدة الذي يحصل عليه المستثمر أو المدخر أو المقرض بعد احتساب التضخم. ويمكن وصفه بشكل أدق عبر معادلة فيشر التي تنص على أن معدل الفائدة الحقيقي هو تقريباً معدل الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم. وتعطي معادلة فيشر العلاقة بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية ومعدل التضخم المتوقع (Eichhorn, Voeller, 2012). والجدول (1) تطور سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التغير في سعر الفائدة في العراق للمدة 2010 – 2023.

الجدول (1) : تطور سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التغير في سعر الفائدة في العراق للمدة 2010 – 2023.

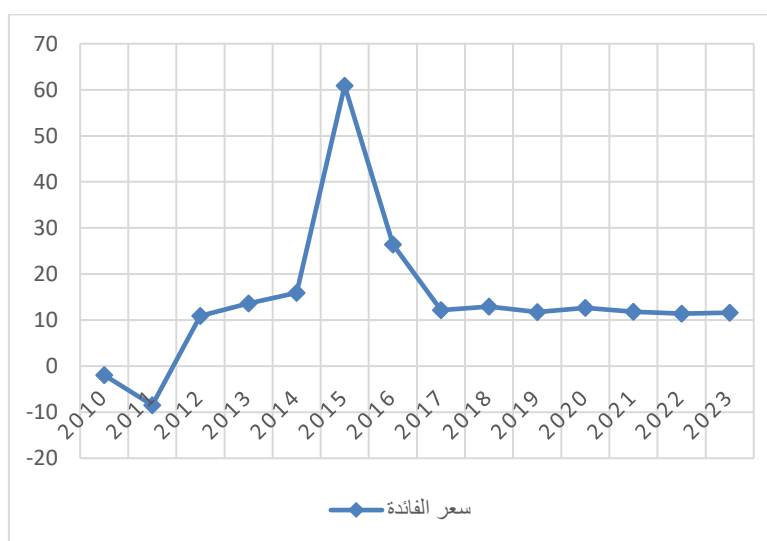
السنوات	سعر الفائدة	معدل التغير السنوي %
2010	-1.922	
2011	-8.468	3.41
2012	10.907	-2.29
2013	13.588	0.25
2014	15.899	0.17
2015	60.877	2.83
2016	26.400	-0.57
2017	12.170	-0.54
2018	12.900	0.06
2019	11.707	-0.09
2020	12.629	0.08

0.06-	11.810	2021
0.03-	11.420	2022
0.02	11.620	2023

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية لسنوات مختلفة،

2023 – 2010.

يلاحظ من الجدول (1) أن أسعار الفائدة شهدت تغييرات ملحوظة بين عامي 2010 و 2023، ففي الفترة من 2010 إلى 2011، انخفض سعر الفائدة الحقيقي بشكل كبير من (-1.922%) إلى (-8.468%)، مما يشير إلى زيادة في التضخم أو انخفاض العوائد الحقيقية. لكن 2011-2012 شهدت تحسناً، حيث ارتفع سعر الفائدة إلى (10.907%)، مما يدل على ظروف اقتصادية أفضل. واستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى 2013-2015، حيث بلغ سعر الفائدة (60.877%) في 2015، مما يعكس سياسة نقدية مشددة تهدف إلى مكافحة التضخم أو استقرار العملة. ومع ذلك، في 2016-2023، انخفض سعر الفائدة تدريجياً ليصل إلى (11.620%) في 2023، مما يشير إلى محاولة الحكومة لتحفيز النمو الاقتصادي. وبالتوازي مع هذه التغيرات في سعر الفائدة، شهد معدل التغير السنوي تقلبات مماثلة؛ فقد سجل 2010-2011 معدل تغير إيجابي قدره 3.41%، مما يعكس بداية تحول كبير، لكن 2011-2012 شهدت تراجعاً بمعدل تغير سالب (-2.29%)، مما يدل على تراجع في النمو الاقتصادي. واستقر معدل التغير في 2013-2014 مع تغييرات طفيفة، مما يشير إلى استقرار نسبي في السياسة النقدية. وفي 2015، سجل معدل تغير إيجابي هو الأعلى (2.83%)، مما يعكس زيادة حادة في سعر الفائدة، أما 2016-2023، فتميزت بتغيرات سلبية طفيفة، مما يدل على استقرار نسبي. ويستنتج مما سبق أن العراق عانى من تقلبات كبيرة في أسعار الفائدة خلال العقد، مما يعكس تحديات اقتصادية ملحوظة. وقد اتبعت الحكومة سياسات نقدية تتسم بالتشدد ثم الاستقرار بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وتعكس معدلات الفائدة استجابة للتضخم وظروف السوق، مما يتطلب دراسة أعمق لفهم السياق الأوسع.



الشكل (1) : يوضح تطور سعر الفائدة الحقيقي في العراق للمدة (2023 – 2010)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

2-6 تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق:

يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بشكله العام بالنمو الاقتصادي، كما يعد أحد أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي التي تعتمد عليها دول العالم ومنها العراق، ويتم احتسابه وفق الأسعار الجارية أو وفق الأسعار الثابتة، ويقاس من خلالهما مستوى النمو الاقتصادي لذلك البلد كما تهتم دول العالم بتنويع مكونات ذلك الناتج والحرص على مساهمة جميع القطاعات فيه. أما الاقتصاد العراقي فقد ضل يعاني منذ عقود من اختلالات عميقة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، بسبب اعتماده الكبير على النفط في توليد الناتج، وهذا جعله أكثر انكشافاً على العالم الخارجي وعدم استطاعته الاعتماد على موارد متنوعة (كارل، 2008). ويوضح الجدول (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2010 – 2023.

الجدول (2) : تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية في العراق للمدة 2010 – 2023 (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2007 = 100	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل التغير السنوي %
2010	132,687,029		162,064,566	
2011	142,700,217	0.08	217,327,107	0.34
2012	162,587,533	0.14	254,225,491	0.17
2013	174,990,175	0.08	273,587,529	0.08
2014	175,335,400	0.00	266,420,385	0.03-
2015	183,616,252	0.05	194,680,972	0.27-
2016	208,932,110	0.14	196,924,142	0.01
2017	205,286,149	0.02-	225,722,376	0.15
2018	202,776,269	0.01-	251,064,480	0.11
2019	211,789,775	0.04	266,190,571	0.06
2020	189,837,574	0.10-	198,774,325	0.25-
2021	198,496,540	1.58	301,152,819	39.64
2022	212,408,657	7.01	383,064,152	27.20
2023	207,223,350	-2.44	330,046,391	-13.84

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية لسنوات مختلفة، 2010 – 2023.

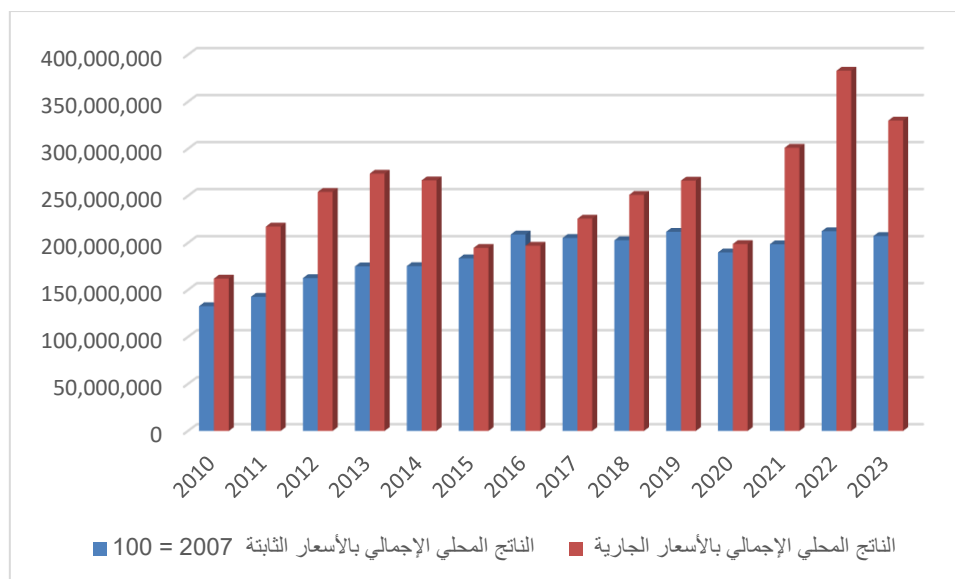
تظهر البيانات الواردة بالجدول (2) والمتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي في العراق على مدى الفترة من 2010 إلى 2023 تقلبات ملحوظة، سواء من حيث الأسعار الثابتة أو الجارية؛ فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً ملحوظاً بين 2010 و2011، حيث ارتفع من (132,687,029) مليون دينار إلى

(142,700,217) مليون دينار، مسجلاً معدل تغير سنوي يبلغ 8%. واستمر هذا الاتجاه الإيجابي في 2011-2012، ليصل الناتج إلى (162,587,533) مليون دينار، مع معدل تغير قدره 14%. لكن في 2013-2014، شهد الناتج استقراراً نسبياً، حيث ارتفع قليلاً إلى (174,990,175) مليون دينار في 2013 ثم إلى (175,335,400) في 2014، مع معدل تغير قريب من الصفر في العام الأخير. وفيما بين 2014 و2015، سجل الناتج زيادة طفيفة بنسبة 5%، ثم شهد قفزة ملحوظة في 2015-2016 إلى (208,932,110) مليون دينار، بمعدل تغير قدره 14%. ومع ذلك، حدث تراجع طفيف في 2017-2018، حيث انخفض الناتج إلى (205,286,149) في 2017، وتراجع قليلاً إلى (202,776,269) مليون دينار في 2018. وفي 2019-2020، رغم الزيادة البسيطة في 2019 إلى (211,789,775) مليون دينار، إلا أن الناتج انخفض بشكل ملحوظ في 2020 إلى (189,837,574) مليون دينار، مع معدل تغير سلبي قدره 10%. مما يعكس تأثيرات جائحة كوفيد-19. ثم حقق نمو مستمر ليصل إلى (207,223,350) مليون دينار في 2023. بعد ما بدأ الناتج بالأسعار الثابتة عند (132,687,029) مليون دينار في 2010 مما يشير إلى فترة ازدهار اقتصادي.

من جهة أخرى، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بشكل ملحوظ بين 2010 و2011، حيث انتقل من (162,064,566) مليون دينار إلى (217,327,107) مليون دينار، مسجلاً معدل تغير قوي قدره 34%. واستمر النمو في 2011-2012 ليصل الناتج إلى (254,225,491) مليون دينار، بمعدل تغير 17%. لكن في 2013-2014، شهد الناتج انخفاضاً طفيفاً إلى (266,420,385)، مع معدل تغير سالب قدره 3%. وفيما بين عامي 2014 و2015، حدث انخفاض حاد إلى (194,680,972) مليون دينار، مع معدل تغير سنوي يبلغ 27%. وفي 2015-2016، استقر الناتج قليلاً عند (196,924,142)، مع معدل تغير طفيف جداً (0.01%). ومع بداية 2017-2018، ارتفع الناتج إلى (225,722,376) مليون دينار، لكن انخفض قليلاً في 2018 إلى (251,064,480)، بمعدل تغير 11%. وفي 2019-2020، استمر التراجع لينخفض الناتج في 2020 إلى (198,774,325) مليون دينار، مع معدل تغير قدره 25%. ثم شهد زيادة ملحوظة إلى 330,046,391 مليون دينار في 2023، مقارنة بعام 2010 حيث بدأ بقيمة (162,064,566) مليون دينار مما يدل على تحسن كبير في القيمة النقدية للاقتصاد. وتعكس هذه البيانات نمطاً من الاستقرار والنمو المتقطع، حيث شهد الاقتصاد العراقي نمواً ملحوظاً بين 2010 و2012، لكنه واجه تراجعاً في السنوات اللاحقة، ويشير الانخفاض الكبير في 2020 إلى تأثيرات خارجية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى عوامل داخلية تشمل الصراعات السياسية والاقتصادية. كما توضح الفروق بين الأسعار الثابتة والجارية، حيث تعكس الأسعار الجارية تأثير التضخم بشكل أكبر، مما يبين تقلبات أكبر في الناتج.

بشكل عام، يظهر الاتجاه أن العراق شهد نمواً مستداماً على مدى السنوات، رغم التحديات الكبيرة التي واجهها، مثل تأثير جائحة كوفيد-19. لذلك، يتعين على الحكومة التركيز على تحسين السياسات الاقتصادية وتعزيز التنوع في الاقتصاد لضمان استقرار النمو المستدام.

تُظهر هذه البيانات بشكل عام أن الاقتصاد العراقي، رغم فترات النمو الملحوظ، يحتاج إلى استراتيجيات تنموية متكاملة لدعم استقراره وتعزيز نموه المستقبلي.



الشكل (2) : تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية في العراق للمدة 2010 – 2023

3-6 أثر تطور سعر الفائدة الحقيقي على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في العراق للمدة 2010 – 2023 .

الجدول (3): أثر تطور سعر الفائدة الحقيقي على النمو الاقتصادي (2010 – 2023)

السنوات	سعر الفائدة الحقيقي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2007 = 100 (مليون دينار)
2010	1.922-	132,687,029
2011	8.468-	142,700,217
2012	10.907	162,587,533
2013	13.588	174,990,175
2014	15.899	175,335,400
2015	60.877	183,616,252
2016	26.400	208,932,110
2017	12.170	205,286,149
2018	12.900	202,776,269
2019	11.707	211,789,775
2020	12.629	189,837,574
2021	11.810	198,496,540
2022	11.420	212,408,657
2023	11.620	207,223,350

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية لسنوات مختلفة،

2010 – 2023.

يظهر من بيانات الجدول (3) أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت خلال الفترة من 2010 إلى 2011 سلبية، مما يعني أن تكاليف الاقتراض كانت أقل من معدل التضخم. ورغم ذلك، شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً بطيئاً، مما يشير إلى أن التحفيز لم يكن كافياً. وفي الفترة من 2012 إلى 2015، ارتفعت أسعار الفائدة بشكل ملحوظ، حيث بلغت ذروتها في عام 2015 (60.877%)، ومع ذلك استمر الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع، وهذا يدل على قدرة الاقتصاد على التكيف مع تكاليف الاقتراض المرتفعة. وفيما بين 2016 و2023، تراجعت أسعار الفائدة إلى ما بين 11% و26%، مما أتاح استقراراً نسبياً، لكن عام 2020 شهد انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بسبب تأثيرات جائحة كورونا.

أما الناتج المحلي، فقد سجل بين 2010 و2015، زيادة مستمرة رغم ارتفاع أسعار الفائدة، مما يعكس تحسناً في الإنتاجية أو الاستثمارات. ومن 2016 إلى 2019، تذبذب الناتج المحلي الإجمالي، لكن عام 2019 شهد ارتفاعاً ملحوظاً، مما قد يُعزى إلى استراتيجيات التحفيز الاقتصادي. ومع ذلك، في 2020، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، مما يعكس تأثير الجائحة على الاقتصاد. ثم حقق نمو مستمر ليصل إلى (207,223,350) مليون دينار في 2023 مما يشير إلى فترة ازدهار اقتصادي.

ويمكن ملاحظة وجود علاقة غير مباشرة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي؛ حيث كان هناك نمو محدود خلال الفترات ذات الأسعار السلبية، بينما استمر النمو خلال الفترات ذات الأسعار العالية، وتعكس هذه الديناميكية أن النمو لا يعتمد فقط على معدل الفائدة، بل يتأثر أيضاً بعوامل اقتصادية أخرى، مثل الاستثمارات العامة والخاصة والثقة في السوق.

وتُظهر البيانات أن تطور سعر الفائدة الحقيقي من 2010 إلى 2023 كان له تأثيرات متنوعة على النمو الاقتصادي، ورغم أن ارتفاع أسعار الفائدة قد يشير إلى تكاليف اقتراض أعلى، إلا أن القدرة على النمو تشير إلى قوة الاقتصاد وكفاءته في مواجهة التحديات.

7- الاستنتاجات و التوصيات:

1-7 الاستنتاجات :

- 1- تعتبر أسعار الفائدة عنصراً أساسياً لفهم الديناميات الاقتصادية؛ فهي تؤثر على الاستثمارات والاستهلاك والادخار، مما ينعكس بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، ويساعد فهم هذه العوامل في تحليل العلاقة بين أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي.
- 2- توجد علاقة غير مباشرة بين أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي، حيث تؤدي السياسات النقدية دوراً هاماً في إدارة هذه العلاقة؛ فالبنوك المركزية، من خلال تعديل أسعار الفائدة، تحاول تحقيق توازن بين استقرار الأسعار وتعزيز النمو، وفي هذا السياق، تُعتبر أسعار الفائدة أداة فعالة للسيطرة على التضخم، ولكن يجب استخدامها بحذر لتجنب التأثير السلبي على النمو.
- 3- شهدت أسعار الفائدة تغييرات ملحوظة بين عامي 2010 و2023، ففي عام 2010 بلغ سعر الفائدة الحقيقي (-1.922%)، ارتفع سعر الفائدة إلى (60.877%) في 2015، مما يعكس سياسة نقدية

مشددة تهدف إلى مكافحة التضخم أو استقرار العملة. أما 2016-2023، فتميزت بتغيرات سلبية طفيفة، مما يدل على استقرار نسبي.

4- عانى العراق من تقلبات كبيرة في أسعار الفائدة خلال العقد، مما يعكس تحديات اقتصادية ملحوظة. وقد اتبعت الحكومة سياسات نقدية تتسم بالتشدد ثم الاستقرار بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وتعكس معدلات الفائدة استجابة للتضخم وظروف السوق، مما يتطلب دراسة أعمق لفهم السياق الأوسع.

5- شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق على مدى الفترة من 2010 إلى 2023 تقلبات ملحوظة، سواء من حيث الأسعار الثابتة أو الجارية؛ فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً ملحوظاً بين 2010 و2023، حيث ارتفع من (132,687,029) مليون دينار عام 2010 إلى (207,223,350) مليون دينار في عام 2023 بالأسعار الثابتة، وقد ارتفع من (162,587,533) مليون دينار في عام 2010 إلى (330,046,391) مليون دينار في عام 2023 بالأسعار الجارية.

6- تعكس بيانات الناتج المحلي الإجمالي نمطاً من الاستقرار والنمو الاقتصادي المنقطع، حيث شهد الاقتصاد العراقي نمواً ملحوظاً بين 2010 و2012، لكنه واجه تراجعاً في السنوات اللاحقة، ويشير الانخفاض الكبير في 2020 إلى تأثيرات خارجية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى عوامل داخلية تشمل الصراعات السياسية والاقتصادية. كما توضح الفروق بين الأسعار الثابتة والجارية، حيث تعكس الأسعار الجارية تأثير التضخم بشكل أكبر، مما يبين تقلبات أكبر في الناتج.

7- توجد علاقة غير مباشرة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي؛ حيث كان هناك نمو محدود خلال الفترات ذات الأسعار السلبية، بينما استمر النمو خلال الفترات ذات الأسعار العالية، وتعكس هذه الديناميكية أن النمو لا يعتمد فقط على معدل الفائدة، بل يتأثر أيضاً بعوامل اقتصادية أخرى، مثل الاستثمارات العامة والخاصة والثقة في السوق

2-7 التوصيات:

- 1- إجراء تحليل شامل للبيانات الاقتصادية المتعلقة بأسعار الفائدة والنمو الاقتصادي خلال الفترة المحددة؛ حيث يمكن استخدام نماذج إحصائية مثل الانحدار المتعدد لفهم العلاقة بين المتغيرين.
- 2- تقييم فعالية السياسات النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي وكيفية استجابته للتغيرات الاقتصادية، مع اقتراح تحسينات ممكنة.
- 3- تطوير نماذج تنبؤية لتوقع تأثير تغييرات أسعار الفائدة المستقبلية على النمو الاقتصادي، مما قد يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية.
- 4- تشجيع المزيد من الدراسات حول الموضوع لمتابعة التغيرات المحتملة في الاقتصاد العراقي وتأثيرها على النمو.

References:

1. Hussein, Ibtisam Ali, and Badr Shahada Hamdan (2020): Financial Development and Its Impact on Economic Growth in Iraq. *Iraqi Journal of Economic Sciences*, Issue 66, pp. 27–45.
2. Dagher, Mahmoud Mohammed, and Saif Radhi Muhi (2014): Monetary Policy Management from Money Supply to Interest Rates in the Iraqi Economy for the Period (2004–2011). *Journal of Economic and Administrative Sciences*, Volume 20, Issue 79, pp. 255–273.
3. Sultan, Abdul Rahman Mohammed (2018): *Macroeconomic Theory*. Tariq Al-Elm Library. - Lawrence, Yahya Saleh, and Ghufra Hatem (2017): Economic Growth in the Context of Financial Development in Iraq for the Period 1990–2013, *Journal of the Baghdad College of Economic Sciences*, University of Baghdad, Issue 53.
4. Falih, Duaa Hakim, and Nadia Khadir Kanawi (2023): Analysis of the Impact of Real Interest Rates on GDP in Iraq for the Period (2004–2020). *Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences*, Volume 19, Issue 3, pp. 103–124.
5. Carl, Terry Lynn, *The Risks of Oil-Based Countries*, translated by Abdul-Ilah Al-Naimi, 1st ed., Center for Iraqi Studies, Baghdad, 2008, p. 111.- MAPOSA, LIFA& Muma, Francis, (2017). The Impact of Financial Development on Economic Growth in Zimbabwe: Comparative Analysis of Stock Markets and Commercial Banks, *Open Access Library Journal*, Volume 4, e3808, ISSN Online: 2333-9721.
6. Pail R. Gregory.(2016) *Essentials of Economics* ,Sixth Edition,University of Houston, printed in the united state of America.
7. W. Eichhorn, J. Voeller, *Theory of the Price Index: Fisher's Test Approach and Generalizations*, second edition, 2012, p49